من بينها تلبية الاحتياجات الإنسانية وتوطيد السلام وإنعاش غينيا - بيساو اجتماعيا واقتصاديا؛

١٤ - **يرجو** من الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على الحقائق وأن يقدم إليه تقريرا بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وتقريرا كل تسعين يوما بعد ذلك فيما يختص بالتطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بعد انتهاء النزاع وتنفيذ اتفاق أبوجا، بما فيه تنفيذ فريق الرصد لولايته؛

١٥ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد النظر.

الأمريكتان

١٧ - أمريكا الوسطى: الجهود المبذولة من أجل السلام

المقرر المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٣٠): رفض مشروع قرار

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وعملا بطلب حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريرا عن ''أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلام'' يتعلق حصرا باتفاق وقف إطلاق النار النهائي في غواتيمالا، الذي وقعه الطرفان في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في أوسلو، بالنرويج[١]. ولاحظ الأمين العام في تقريره أن هذا هو الاتفاق الثالث لوقف إطلاق النار النهائي الذي وقع في ذلك العام. وقال إن الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يرغبان في أن يتحقق تنفيذ الجوانب العسكرية لتسوية السلم في أقرب وقت ممكن، مما يتطلب أن تقوم الأمم المتحدة بنشر الوحدة العسكرية الجديدة التابعة للبعثة بسرعة كبيرة. وسيتطلب التحقق من وقف إطلاق النار النهائي نشر بعثة مراقبين عسكريين أيضا، مما سيقتضي إذنا من مجلس الأمن. ولذلك طلب الأمين العام أن يمنحه المجلس سلطة طارئة لإلحاق المكون العسكري بالبعثة. وأبلغ الأمين العام المجلس أيضا بتوقيع الاتفاق المتعلق بإرساء سلام وطيد ودائم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦[٢]، وطلب إذن مجلس الأمن لنشر مراقبين عسكريين لمدة ثلاثة أشهر.

وفي الجلسة ٣٧٣٠، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة استأنف المجلس النظر في البند المعنون: ''أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلام''. ودعا الرئيس (اليابان)، بموافقة المجلس، ممثلي كل من الأرجنتين وإسبانيا غواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكندا وكولومبيا والمكسيك والنرويج وهولندا، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع القرار مقدم من الأرجنتين، وإسبانيا، والبرتغال، والسويد، وشيلي، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة[٣]. ووجه انتباه الأعضاء أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها رسالة تحمل نفس

(١) S/1996/1045 و Add.1.

(٢) S/1996/1045، و Add.2.

(٣) S/1997/18.

التاريخ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية غواتيمالا[٤]. وأشار وزير الخارجية في الرسالة إلى النتائج الطيبة التي يأمل الجميع أن تحققها بعثة التحقيق التي طلبها كل من حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا من أجل تسريح ونزع سلاح مقاتلي حرب العصابات السابقين الذين شاركوا في الصراع المسلح الغواتيمالي، وذكر أنه قد يكون من المفيد لأعضاء المجلس أن يعرفوا أن مشاورات منفصلة قد جرت في كل من نيويورك وجنيف بين وفود رفيعة المستوى تمثل جمهورية الصين الشعبية وغواتيمالا. وذكر أن الوفود الغواتيمالية قد أكدت مجددا اقتناع الحكومة بضرورة امتناع جميع البلدان، وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تمس السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للبلدان الأخرى. وذكرت الوفود أيضا أن هذه المبادئ ستكون هاديا لأعمال غواتيمالا المقبلة في الأمم المتحدة بصدد المبادرات المتصلة بمقاطعة تايوان الصينية.

وفي الجلسة نفسها، ذكر ممثل غواتيمالا أنه عقب التوقيع على الاتفاق النهائي في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اختتم بلده بنجاح مفاوضات السلام التي تتطلب الآن مجرد التحقق بواسطة قوة حفظ السلام، مثلما طلب ذلك الأمين العام في تقريريه[٥]. وعلى مدار السنوات العديدة الماضية، تابع المجتمع الدولي ودعم العملية الغواتيمالية باهتمام شديد. وهو ينتظر قرار المجلس بإرسال بعثة لحفظ السلام للمساعدة على تعزيز عملية السلام بالتحقق من تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وأعرب عن اعتقاد وفد بلده اعتقادا تاما بأن أغلبية أعضاء المجلس ستوافق على الإذن لهذه البعثة. واستدرك قائلا إنه يدرك أيضا المشكلة ذات الطابع الثنائي التي أثارها أحد الأعضاء الدائمين في المجلس. وبالرغم من ''الطابع غير العادي لهذه الحالة''، فإن غواتيمالا كانت تجري مشاورات مع وفد ذلك البلد للتغلب على الصعوبة القائمة. وفي ذلك الصدد، أكد استعداد حكومة بلده للإسهام في إقامة علاقات ودية بين البلدان وأكد مجددا أنها ما كانت تعتزم أبدا التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة أخرى. وإدراكا لخطورة الحالة، إضافة إلى المشاورات الثنائية الهامة التي تخللها تبادل بناء وإحراز تقدم كبير، بعث وزير خارجية غواتيمالا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن توضح نطاق تلك المشاورات[٦]. وفي الختام شدد ممثل غواتيمالا على أن أعضاء المجلس ''يتعين عليهم ألا يسمحوا للمسائل الثنائية التي لا تتصل بالمسائل قيد نظرهم أن تعيق اتخاذهم للقرارات''[٧].

وفي أثناء مداولات المجلس، رحب كثير من المتكلمين بتوقيع اتفاق السلام النهائي بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا؛ وأعربوا عن التأييد التام للنشر السريع لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين للتحقق من تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار؛ وحثوا أعضاء المجلس على اعتماد مشروع القرار[٨]. وأكد بعض المتكلمين أن هذه هي

(٤) S/1997/23.

(٥) S/1996/998 و S/1996/1045.

(٦) S/1997/23.

(٧) S/PV.3730، الصفحتان ٣ و ٤.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (كولومبيا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (فنزويلا)؛ والصفحتان ٥ و ٦ (هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وليتوانيا، وقبرص، وهنغاريا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (النرويج)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (المكسيك)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (إسبانيا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (كندا)؛ قبل التصويت: والصفحتان ١١ و ١٢ (البرتغال)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ١٤ (بولندا)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (السويد)؛ والصفحة ١٥ (مصر)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦

إحدى الحالات التي يُدعي فيها مجلس الأمن للنهوض بمسؤوليته الأساسية لصون الأمن والسلم الدوليين[٩].

وقال ممثل المملكة المتحدة في بيان قبل التصويت، إن حكومة بلده ترحب بتوقيع اتفاق السلام النهائي بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وتؤيد توصيات الأمين العام التي تدعو إلى الوزع السريع لمراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة للتحقق من وقف إطلاق النار. لذلك سيصوت وفد بلده مؤيدا لمشروع القرار. وناشد كلا الطرفين أن ينفذا بالكامل التزاماتهما وأن يقدما إلى الأمم المتحدة التعاون الكامل في التحقق من وقف إطلاق النار وتسريح المقاتلين[١٠].

وأشاد ممثل فرنسا بجهود الأمين العام وقال إن اقتراحه إنشاء بعثة مراقبة ملحقة بالبعثة ''يتفق مع مهمة الأمم المتحدة ومع اختصاص مجلس الأمن ومسؤوليات أعضائه''. وذلك سيصوت الوفد الفرنسي بالتالي لصالح مشروع القرار[١١].

وبعد ذلك شرع المجلس في التصويت على مشروع القرار. وحصل مشروع القرار على ١٤ صوتا مؤيدا وصوت واحد (الصين) معارض، مع عدم امتناع أي عضو عن التصويت، ومن ثم لم يعتمد بسبب التصويت السلبي من أحد الأعضاء الدائمين في المجلس[١٢]. وفقا لمشروع القرار كان المجلس سيشير، في جملة أمور، إلى الاتفاق الإطاري المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وجميع الاتفاقات اللاحقة التي اتفق الطرفان فيها أن يطلبا إلى الأمم المتحدة الاضطلاع بعملية التحقق الدولي من اتفاقات السلام؛ وكان سيأذن، آخذا في الاعتبار تقريري الأمين العام المؤرخين ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بإلحاق فريق تابع للأمم المتحدة مؤلف من ١٥٥ من المراقبين العسكريين وما هو مطلوب من الموظفين الطبيين لمدة ثلاثة أشهر من أجل التحقق من وقف إطلاق النار النهائي؛ وكان سيناشد الطرفين أن ينفذا التزاماتهما بموجب الاتفاقات تنفيذ تاما وأن يتعاونا تعاونا تاما مع عملية التحقق من وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات، ونزع سلاح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وتسريحهم، وكان سيدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لعملية السلام في غواتيمالا؛ وأخيرا كان سيطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم تام بشأن تنفيذ القرار وأن يقدم تقريرا عن انتهاء بعثة المراقبين العسكريين.

وبعد التصويت، قال ممثل الولايات المتحدة إن من المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الإذن بعنصر عسكري يلحق ببعثة الأمم المتحدة، وأعرب عن الأسف لأن ''عضوا من أعضاء المجلس لم يستطع أن يمنح المصلحة الأكبر المتمثلة في السلام والأمن الإقليميين ما تستحقه من أولوية[١٣].

وأعرب ممثل كوستاريكا عن شديد الأسف لممارسة أحد الوفود حقه في النقض بالنظر لـ ''حالة منبتة الصلة تماما عن عملية السلام في غواتيمالا''. وذكر أن الحالة التي ستلي

(كينيا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (شيلي)؛ والصفحة ١٨ (اليابان).

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (المكسيك)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (إسبانيا)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (السويد)؛ والصفحة ١٥ (مصر)؛ والصفحتان ١٧ و ١٨ (شيلي).

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(١٢) للاطلاع على نتيجة التصويت، انظر S/PV.3730، الصفحة ١٨.

(١٣) S/PV.3730، الصفحة ١٩.

لن تلحق الضرر البالغ بغواتيمالا أو أمريكا الوسطى فحسب، بل بالأمم المتحدة أيضا[١٤].

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن أسف وفد بلده لطرح مشروع القرار للتصويت بهذه العجلة، دون إتاحة الوقت الكافي لمواصلة المشاورات[١٥].

وذكر ممثل الصين أن الصين قد أيدت طوال الوقت عملية السلام في غواتيمالا. ”والمؤسف أن حكومة غواتيمالا قامت، على نحو خال من المبادئ الخلقية، طيلة أربع سنوات متوالية بأنشطة ترمي إلى تقسيم الصين في الأمم المتحدة، منتهكة انتهاكا صارخا مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة“. وقامت غواتيمالا أيضا ”بانتهاك سيادة الصين وسلامتها الإقليمية وتدخلت في شؤونها الداخلية“. ولئن جرى تصويب ذلك الوضع، فإن الوفد الصيني قد يعيد النظر في أن يأذن مجلس الأمن بنشر مراقبين عسكريين في غواتيمالا[١٦].

القرار المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٣٢): القرار ١٠٩٤ (١٩٩٧)

برسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن[١٧] أحال الأمين العام نصي اتفاقين متعلقين بعملية السلم الغواتيمالية.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٩ إلى ٢١.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٧) الاتفاق المتعلق بالتعديلات الدستورية والنظام الانتخابي (S/1997/51 المرفق الأول)، الموقع في استكهولم في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية (المرجع نفسه، المرفق الثاني) الموقع في مدريد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وفي الجلسة ٣٧٣٠، المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ووفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير السابق للأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل غواتيمالا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

ووجه الرئيس (اليابان) انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة[١٨] ووجه انتباههم أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل غواتيمالا، يحيل بها نص رسالة تحمل نفس التاريخ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية غواتيمالا[١٩]. ووجه الرئيس الانتباه أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يحيل بها نصي اتفاقين متعلقين بعملية السلم الغواتيمالية[٢٠]. ووجه الانتباه أيضا إلى رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الصين يحيل بها ورقة موقف من حكومة الصين بشأن إصدار إذن ينشر مراقبين عسكريين في غواتيمالا[٢١].

وقال ممثل كوستاريكا، متكلما قبل التصويت بصفته المتحدث باسم مؤتمرات قمة رؤساء أمريكا الوسطى وأمينها المؤقت، إن أبناء أمريكا الوسطى ممتنون لأعضاء المجلس كافة على القرار الذي سيتخذونه والذي سيجعل من الممكن

(١٨) S/1997/49.

(١٩) S/1997/23؛ انظر الجلسة ٣٧٣٠.

(٢٠) S/1997/51.

(٢١) S/1997/53.

لفريق الأمم المتحدة أن يتحقق من الامتثال لاتفاقات السلام في غواتيمالا وأعرب عن احترامه وتقديره للصين لتأييدها للقرار[٢٢].

وذكر ممثل الصين أن وفد بلده أوضح، عندما صوت ضد مشروع القرار الخاص بإرسال مراقبين عسكريين إلى غواتيمالا عندما نظر فيه المجلس في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أن تلك حالة لم يكن يرغب في أن يراها تحدث. وأكد مجددا تأييد الصين لعملية السلام في غواتيمالا التي تجري تحت مراقبة الأمم المتحدة ورعايتها. وأشار إلى جولات المشاورات العديدة التي جرت مع غواتيمالا حيث توصِّل الطرفان، اللذان تحدوهما أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وبنظرة نحو المستقبل، وفي نهج واقعي، إلى حل مقبول لديها، وبذلك أزالا العقبات أمام تأييد الصين لمشروع القرار[٢٣].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٩٤ (١٩٩٧) وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن

إذ يعرب عن دعمه الكامل لعملية السلام في غواتيمالا،

وإذ يلاحظ أن الأمم المتحدة لم تنفك تراقب عملية السلام في غواتيمالا التي تجري تحت إشرافها منذ عام ١٩٩٤،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى الاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا المؤرخ ١٠كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وجميع الاتفاقات اللاحقة، التي اتفق فيها الطرفان على أن يطلبا من الأمم المتحدة الاضطلاع بعملية دولية للتحقق من اتفاقات السلام،

وإذ يعترف بجهود الأمين العام، ومجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا، والمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى في دعم عملية السلام،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا الذي يذكر فيه أن تدابير التحقق المتصلة باتفاق وقف إطلاق النار النهائي الموقع في أوسلو في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ستستلزم، في جملة أمور، نشر أفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة،

وإذ يحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الأول/يناير ١٩٩٦ الذي يتضمن مجملا للتدابير اللازمة للتحقق من اتفاق وقف إطلاق النار النهائي، وبالإضافتين لهذا التقرير المؤرختين ٢٣ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وإذ يلاحظ أن وقف إطلاق النار سيدخل حيز النفاذ في التاريخ الذي تكون فيه آلية للأمم المتحدة جاهزة في موقعها بكامل قدرتها التنفيذية،

وإذ يرحب بالاتفاقات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا التي وقعت في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر والتي تضع، هي والمجموعة الشاملة لاتفاقات السلام الموقعة في مدريد ومدينة مكسيكو وأوسلو واستكهولم، حدا نهائيا للنزاع الداخلي في غواتيمالا والتي ستعزز المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية،

١ - **يقرر**، وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن يأذن لمدة ثلاثة أشهر بأن يُلحق بالبعثة فريق مؤلف من ١٥٥ مراقبا عسكريا مع ما يلزم من الموظفين الطبيين، وذلك لأغراض التحقق من اتفاق وقف إطلاق النار النهائي، ويطلب إلى الأمين العام أن يخطر المجلس في موعد أقصاه أسبوعان قبل بداية العملية؛

٢ - **يطلب** من كلا الطرفين التنفيذ الكامل لالتزاماتهما بموجب الاتفاقات الموقعة في مدينة غواتيمالا والتعاون التام مع جهود التحقق من وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات، ونزع سلاح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وتسريحهم، فضلا عن الالتزامات الأخرى المتعهّد بها بموجب الاتفاقات الأخرى في مجموعة اتفاقات السلام؛

٣ - **يدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لعملية السلام في غواتيمالا، وبصفة خاصة، لتنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم تام بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا عن إنهاء بعثة المراقبين العسكريين.

---

(٢٢) S/PV.3732، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

وأعرب الأمين العام مخاطبا المجلس بعد التصويت، عن الرضا عن التغلب على العقبات التي اعترضت وزع فريق المراقبين العسكريين في غواتيمالا. وأشاد بالنهج البناء الذي دللت علية الدولة المعنية مباشرة وبجهود أصدقاء عملية السلم في غواتيمالا[٢٤]، وقال إن اعتماد القرار سيسمح بالتحقق الفعلي من أحد أهم العناصر الحاسمة في انتقال غواتيمالا إلى السلام والمصالحة. وأشار الأمين العام إلى أن اهتمام الأمم المتحدة بعملية غواتيمالا قد بدأ منذ طلب إليها أن توفر مراقبين لعملية السلم في عام ١٩٩٠. ومنذ عام ١٩٩٤ اضطلعت بدور نشط بشكل خاص، سواء من خلال الوساطة في اتفاقات السلم أوفي وزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الالتزامات الشاملة الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. والتوقيع على اتفاق السلم النهائي يفتح فصلا جديدا في مسؤوليات الأمم المتحدة[٢٥]. واختتم الأمين العام بيانه بالاعتراف بتأييد مجلس الأمن والدول الأعضاء بوجه عام لما يؤمل أن ”يصبح قصة نجاح حقيقي للأمم المتحدة“[٢٦].

المقرر المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٤٤): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن أحال الأمين العام إلى المجلس نصي آخر اتفاقين يتعلقان بعملية السلم في غواتيمالا[٢٧].

وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن، عملا بالفقرة ١ من القرار ١٠٩٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، تقريره عن تنفيذ ذلك القرار[٢٨] وأبلغ المجلس أن فريق المراقبين العسكريين الذي أُلحق بالبعثة سيبدأ العمليات في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧، وفي ذلك التاريخ ستكون آلية الأمم المتحدة للتحقق عاملة بكامل طاقتها.

وفي الجلسة ٣٧٤٤، المعقودة في ٥ آذار/مارس ١٩٩٧، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (بولندا)، بموافقة المجلس، ممثل غواتيمالا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس[٢٩]:

يشير مجلس الأمن إلى قراره ١٠٩٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ويحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذه.

ويرحب مجلس الأمن بما تم في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ من نشر فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الملحق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا لغرض التحقق من اتفاق وقف إطلاق النار النهائي المعقود بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، الموقع في أوسلو في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ويشير مجلس الأمن إلى مساندته الدائمة لعملية السلام في أمريكا الوسطى، التي أعرب عنها منذ اتخاذ قراره ٥٣٠ (١٩٨٢)

---

(٢٤) إسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢٥) اتفاق السلم الوطيد والدائم (S/1996/1045/Add.2).

(٢٦) S/PV.3732، الصفحة ٤.

(٢٧) الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلم والوفاء بها والتحقق منها (S/1997/114 المرفق الأول)، واتفاق السلام الوطيد والدائم (المرجع نفسه، المرفق الثاني) الموقعان بين لجنة السلام التابعة لحكومة غواتيمالا والقيادة العامة للاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

(٢٨) S/1997/123.

(٢٩) S/PRST/1997/9.

المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٨٣. ويعيد المجلس تأكيد مساندته التامة لعملية السلام في غواتيمالا.

ويكرر المجلس تأكيد دعوته في القرار ١٠٩٤ (١٩٩٧) إلى أن يقوم كلا الطرفين بالتنفيذ الكامل لالتزاماتهما بموجب الاتفاقات الموقعة في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وبالتعاون التام مع جهود التحقق من وقف إطلاق النار، والفصل بين القوات، ونزع سلاح مقاتلي الاتحاد الثوري الوطني لغواتيمالا وتسريحهم، فضلا عن الالتزامات المتعهّد بها بموجب الاتفاقات الأخرى في مجموعة اتفاقات السلام.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٨٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٨٠، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، استأنف المجلس النظر في البند المعنون ''أمريكا الوسطى: جهود تحقيق السلام''. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (جمهورية كوريا)، بموافقة المجلس، ممثل غواتيمالا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس[٣٠]:

يرحب مجلس الأمن بالنجاح المحرز في إتمام بعثة المراقبين العسكريين الملحقة ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وفقا للقرار ١٠٩٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٧ لأغراض التحقق من وقف إطلاق النار النهائي بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الغواتيمالي الموقع في أوسلو في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويشيد المجلس بالأمين العام وممثله الخاص وكبير المراقبين العسكريين وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة المخلصين الذين أسهموا في هذا الجهد. ويرحب المجلس فضلا عن ذلك بالامتثال الكامل من قبل حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري لأحكام وقف إطلاق النار النهائي.

ويشيد مجلس الأمن بكلا الطرفين لما أحرز حتى الآن من تقدم نحو تنفيذ اتفاقات السلام، ولا سيما إنشاء لجنة المتابعة، التي ستشرف على تنفيذ الاتفاقات، وللخطوات التي اتخذت في سبيل إنشاء لجنة الإيضاح التاريخي. ويكرر المجلس تأكيد دعوته كلا الطرفين لمواصلة التنفيذ الكامل للالتزامات المترتبة عليهما بموجب الاتفاقات الموقعة في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فضلا عن الالتزامات الناشئة بموجب الالتزامات الأخرى الواردة بالمجموعة الشاملة لاتفاقات السلام الموقعة في مدريد، ومكسيكو سيتي، وأوسلو، واستكهولم.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لعملية السلام في غواتيمالا. ويعرب المجلس عن ثقته في مواصلة الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة التحقق في غواتيمالا، والمجتمع الدولي للدعم الذي يقدمونه لعملية السلام في غواتيمالا، وبخاصة لتنفيذ اتفاقات السلام.

(٣٠) S/PRST/1997/28.

١٨ - المسألة المتعلقة بهايتي

المقرر المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٣٨): القرار ١٠٤٨ (١٩٩٦)

في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٦، وعملا بطلب مجلس الأمن في جلسته ٣٥٩٤ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥[١]، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي[٢]، تناول حصريا التطورات الهامة التي وقعت في البلد وقدم تقييما لمنجزات الأمم المتحدة هناك. وتضمن التقرير أيضا توصياته بشأن دور المنظمة في هايتي، آخذا في الاعتبار رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة من الرئيس المنتخب حديثا لهايتي[٣]، يطلب فيها

(١) S/PRST/1995/55.

(٢) S/1996/112.

(٣) S/1996/99.